مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

مستقبل ملف اللاجئين السوريين: بين ضمان حقوقهم القانونية والإنسانية وبين استخدام الملف في بازار المصالح الدولية

ورقة تحليلية على إثر انعقاد حلقة نقاشية أقامها مركز الحوار السوري بحضور عدد من الباحثين والفاعلين

http://sydialogue.org/ar/news/34

الاثنين ٢٠ صفر ١٤٤٠ هـ - ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨ م

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي: ٢

مقدمة: ٣

أولاً- دوافع روسيا للاهتمام بملف اللاجئين: توظيف الملف لخدمة المصالح الروسية في سوريا ٤

١-عودة اللاجئين مدخل لإتمام التسوية السياسية وفق "الرؤية الروسية": ٤

٢-مدخل للتطبيع السياسي مع النظام وإعادة تأهيله: ٥

٣- دفع المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة الإعمار: ٥

٤-تثبيت الحالة الميدانية: ٦

ثانياً- موقف الدول المعنية بملف اللاجئين: اندفاع من بعض دول الجوار وتشكيك من "المعسكر الغربي" ٦

موقف لبنان: استعجال لعودة اللاجئين بأية صيغة ٦

موقف الأردن: بين الرغبة في إعادة اللاجئين و"خيار العودة الطوعية" ٧

موقف تركيا: ربط العودة بالحل السياسي ٧

الموقف الغربي: التمسك بورقة اللاجئين في معرض "الحل السياسي النهائي" ٨

ثالثاً- ظروف عودة اللاجئين السوريين: بين سندان واقع الهجرة ومطرقة غدر النظام ٨

أسباب قد تدفع لعودة اللاجئين: ٨

ظروف غير ملائمة لعودة اللاجئين: ٩

رابعاً- دور قوى الثورة والمعارضة تجاه ملف اللاجئين: إمكانية التحرك رغم ضعف الهوامش ١٠

الدور السياسي تجاه ملف اللاجئين: الدفع باتجاه ربط عودة اللاجئين وإعادة الإعمار بتحقيق انتقال سياسي ١٠

الدور القانوني تجاه ملف اللاجئين: التمسك بـ"مبدأ عدم الإعادة القسرية" ١١

دور المنظمات الإنسانية تجاه ملف اللاجئين: دور مهم وواعد ١٢

الدور الإعلامي تجاه ملف اللاجئين: ١٢

ملخص تنفيذي:

عقب إعادة النظام وحلفاءه سيطرتهم على منطقة درعا والقنيطرة، بدأ الروس الحديث عن انتهاء "الأزمة السورية" واستعادة "الأمن والاستقرار" بما يجعل الأجواء مناسبة لإعادة اللاجئين، مستغلين وجود حاجة لدى الدول المستقبلة لهم في التخلص من هذا "العبء".

أوضحت الورقة بداية دو افع الروس للاهتمام بملف اللاجئين، والتي يتمثل أهمها في توظيف عودة اللاجئين لإتمام التسوية السياسية وفق "الرؤية الروسية"، وكمدخل للتطبيع السياسي مع النظام وإعادة تأهيله، فضلاً عن دفع المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة الإعمار، وتثبيت الحالة الميدانية التي أظهرت تفوق الروس وتحكمهم شبه الكامل بمجريات المعارك، تحديداً ضد المناطق المحررة.

ثم عرّجت الورقة على مو اقف الدول المعنية بملف اللاجئين؛ حيث يتضح استعجال لبنان تحديداً في إعادة اللاجئين بأية صيغة، على عكس بقية الدول بما في ذلك الأردن وتركيا والدول الغربية، التي أكدت على ارتباط هذا الملف بالحل السياسي، وأن تكون العودة طوعية اختيارية.

أوضحت الورقة أنه، وعلى الرغم من وجود أسباب دافعة للاجئين للعودة تتمثل في الظروف القاسية التي يعيشونها في بلدان اللجوء على مختلف الأصعدة، وتوقف المعارك على غالبية الجبهات، وتقديم الروس لـ "ضمانات"، إلا أن ثمة مو انع كثيرة تمنع اللاجئين من العودة، تتلخص في سوء الأوضاع الأمنية في مناطق سيطرة النظام وقوى الثورة والمعارضة على حد سواء، وكثرة حالات الاعتقال والانتهاكات بحق المدنيين خصوصاً في مناطق النظام، فضلاً عن تردي الخدمات والأوضاع الاقتصادية في سوريا.

خرجت الورقة بعدة توصيات لقوى الثورة والمعارضة للتعامل مع ملف اللاجئين، أبرزها:

- المسارعة في تقديم رؤية قوى الثورة والمعارضة لملف إعادة اللاجئين، التي يفترض تركيزها على ارتباط هذا الملف بالحل السياسي.
- إنشاء منظمات حقوقية تعنى بحقوق اللاجئين السوريين والتوعية بها ونشرها، مع التأكيد على حقوق اللاجئين السوريين بـ "مبدأ عدم الإعادة القسرية"، وبالتالي رصد كل الانتهاكات التي تنال من هذا المبدأ والتركيز عليها خصوصاً في الدول التي تماهت مع الخطة الروسية، وإصدار تقارير حقوقية توثيقية لمثل هذه الانتهاكات و إيصالها للمنظمات الدولية ذات الصلة.
- سعي منظمات المجتمع المدني لتشكيل لوبيات ضاغطة من المغتربين واللاجئين من أجل نقاش مصالحهم مع الدول المقيمين فيها، والتأثير على قرار الدولة.
- التصدي للصورة النمطية السلبية التي ينشرها الإعلام المضاد من خلال التركيز على إنجازات اللاجئين و اندماجهم في مجتمعاتهم المضيفة.

مقدمة:

زاد الاهتمام الدولي خلال الأشهر القليلة الماضية بقضية اللاجئين السوريين بعد أن طرحت وزارة الدفاع الروسية في تموز/يوليو الماضي مبادرتها لعودة اللاجئين[١]، كأول مبادرة "جدية" تُطرح في هذا الملف منذ بدء موجات اللجوء السوري عام٢٠١١م. حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية في تموز الماضي أن روسيا قدمت للولايات المتحدة جملة مقترحات بهذا الخصوص، تتضمن وضع خطة مشتركة لعودة اللاجئين إلى الأماكن التي كانوا يعيشون فيها قبل النزاع[٢].

تتحدث روسيا بموجب خطتها عن عودة ١,٧ مليون لاجئ سوري إلى بلدهم في "الوقت القريب"، يتوزعون وفق بيانات الدفاع الروسية على الشكل التالي: نحو ٨٩٠ ألف لاجئ من لبنان، ٣٠٠ ألف من تركيا، ٢٠٠ ألف من الدول الأوروبية، ١٥٠ ألفاً من الأردن، ١٠٠ ألف من العراق، و١٠٠ ألف لاجئ من مصر. ولكن لم تبدد الخطوة الروسية مخاوف اللاجئين المطلوبين أمنياً للنظام السوري وأولئك الذين فروا من الخدمة الإلزامية، حيث لم توضح الخطة تفاصيل التعامل مع هذه الإشكالية[٣].

وقد لاقت الخطوة الروسية ترحيباً بشكل خاص من لبنان ومصر الذين وجدوا فيها فرصة للتخلص من "عبء" اللاجئين وتداعيات وجودهم على أراضيها، خصوصاً أن المبادرة جاءت من قبل روسيا التي أمست تمسك بخيوط الملف السوري كاملاً[٤].

بالمقابل فإنه من الواضح وجود رؤية مغايرة لدى أجهزة النظام السوري وحليفه الإيراني بما يتعلق بعودة اللاجئين، حيث توحي تصرفات الأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام في المناطق التي سيطرت عليها بأن لا رغبة لديه بتوفير البيئة الآمنة لعودة اللاجئين حقيقة، وإنما يسعى من خلال دعواته لعودة اللاجئين لتحقيق أهداف أخرى، ودفع دول العالم لإعادة العلاقات معه للتباحث في هذا الملف، من ناحية، وإثبات "انتصاراته على المعارضة، وكسر شوكتها" من ناحية أخرى[٥].

وقد استهلت روسيا خطتها المذكورة بحشد تأييد دولي، حين تقدمت بطلبات إلى أكثر من ٣٦ دولة للحصول على بيانات وأرقام دقيقة عن اللاجئين السوريين المقيمين فيها، مشيرة إلى أن الأرقام الأولية التي حصلت عليها تتطابق مبدئياً مع إحصائيات مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[٦].

---

[١] "روسيا تعمل بقوة على عودة اللاجئين"، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٧/٢٥.

[٢] التقرير الصحفي السابق.

[٣] "ملف اللاجئين السوريين بعهدة روسيا"، عنب بلدي، ٢٠١٨/٠٧/٢٩.

[٤] الحريري يرحب بالخطة الروسية لإعادة النازحين السوريين، السورية نت، ٢٠١٨/٧/٢١، روسيا: مصر تريد الانضمام لإعادة اللاجئين السوريين لبلدهم، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٧/٢٧.

[٥] نور عويتي، بـ"بث مباشر" احتفال على أوجاع اللاجئين.. كيف يصوّر النظام عودة سوريين من لبنان؟، مقال صحفي، السورية نت، ٢٠١٨/١٠/٤.

[٦] "ملف اللاجئين السوريين بعهدة روسيا"، تقرير صحفي سابق.

ودون الابتعاد عن الأهداف التي دفعت روسيا للإمساك بهذا الملف مؤخراً، سواء المتعلقة بإعادة الشرعية للنظام السوري أو المتعلقة بطبيعة الدور الروسي ومستقبله، فإن ملف اللاجئين يكتسب أهمية كبيرة كونه ملفاً إنسانياً وحقوقياً وسياسياً، ويعدّ ملفاً خارج سيطرة الروس نظراً لانتشار اللاجئين خارج سوريا. فوجود ما يقارب /٦,٥/ مليون لاجئ يعني وجود كتلة سكانية كبيرة ستشكل ضغطاً في المستقبل لإيجاد حل سياسي يسمح لهؤلاء بالعودة إلى بلادهم. كما أن وجود هذا العدد يعني إمكانية تشكيله ضغطاً على الدول المستقبلة لهم وعلى النظام السوري، الأمر الذي قد لا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار وفق "الرؤية الروسية".

من أجل مناقشة موضوع اللاجئين السوريين والبحث في دوافع روسيا للاهتمام به، والخطوات التي يمكن لقوى الثورة والمعارضة اتخاذها لمواجهة الخطط الروسية لإنهاء هذا الملف، عقد مركز الحوار السوري مجموعة نقاش مركزة بعنوان: "مستقبل ملف اللاجئين السوريين في ضوء التطورات الأخيرة" وذلك يوم الثلاثاء ٢٥ ذي القعدة ١٤٣٩هـ الموافق لـ ٨/٧/ ٢٠١٨م بحضور عدد من السياسيين والباحثين والعاملين في المنظمات الإنسانية.

استرشدت ورقة تقدير الموقف هذه، بالمناقشات والأفكار التي طرحت أثناء مجموعة النقاش، وأضافت لها عدة فقرات وأفكار بما يحقق التكامل والتغطية للموضوع محل البحث.

تتناول هذه الورقة أهداف الروس من اهتمامهم بملف اللاجئين، وعلاقة الملف بإعادة الإعمار واستعادة الشرعية، بالإضافة لمواقف الدول ذات الشأن بخصوص ملف اللاجئين. كما تناقش مدى توفر الشروط الملائمة لعودة اللاجئين، بالإضافة لدور قوى الثورة والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني تجاه ملف اللاجئين سياسياً وقانونياً وإعلامياً.

أولاً- دو افع روسيا للاهتمام بملف اللاجئين: توظيف الملف لخدمة المصالح الروسية في سوريا

رغم عدم وجود استراتيجية واضحة، ينطلق الاهتمام الروسي بملف اللاجئين من اعتبارات عدة معقدة ومتشابكة، منها ما هو مرتبط بجهود روسيا لإنهاء الحرب وفق رؤيتها، ومنها ما هو مرتبط بالدور الروسي في المنطقة سيما وأن ملف اللاجئين محط اهتمام إقليمي ودولي.

١-عودة اللاجئين مدخل لإتمام التسوية السياسية وفق "الرؤية الروسية":

تسعى روسيا بعد هيمنتها على الملف العسكري في سوريا إلى معالجة أحد أكثر الملفات إشكالية، والتي تساعد على الحل السياسي، بعد إدراكها أن الظروف الدولية لم تنضج بعد "للتسوية السياسية"، وبالتالي فهي ترى عكس ما تذهب إليه الأمم المتحدة وقوى الثورة والمعارضة، من أن "عودة اللاجئين وإعادة الإعمار مقدمة على الحل

السياسي"[٧]. لذلك فهي ترغب بتحريك أهم الملفات وتحويل الاستحقاقات السياسية إلى تحديات حكومية غير مستعجلة، بحيث تصور ما جرى على أنه حرب بين "الحكومة والمتمردين"، وأن تلك الأزمة باتت في طور نهايتها مع إتمام النظام السيطرة على درعا، بالتالي تحاول روسيا الإيحاء بأن الحرب في سوريا انتهت، وأن "الاستقرار" يعود إلى معظم البلاد. فالعمل على إنهاء ملف اللاجئين أو على الأقل البدء بخطة لتسويته يتيح لروسيا فرض رؤيتها للتسوية السياسية على النحو الذي يضمن مصالحها؛

٢-مدخل للتطبيع السياسي مع النظام وإعادة تأهيله:

تدرك روسيا أن الحاجة الدولية لنظام الأسد ربما انتهت تماماً، فقد استطاعت الولايات المتحدة ومن خلفها الحلفاء الأوروبيون، استعادة أكثر معاقل تنظيم "داعش" من دون التنسيق مع النظام السوري أو التعاون معه، ومن ثم فلم تعد ورقة "محاربة الإرهاب" مدخلاً لدفع دول الغرب للتنسيق والتقارب مع النظام السوري. من هنا يمكن الاعتماد على ورقة "اللاجئين" بوصفها الورقة التي يمكن أن تغير الموقف الغربي من النظام السوري[٨].

لذا تحاول روسيا اليوم إقناع المجتمع الدولي، والذي له مآخذ كثيرة على النظام وخصوصاً الولايات المتحدة، أنه يمكن البدء بالحل السياسي بوجود النظام، وانطلاقاً من قضية اللاجئين يمكن فتح مسارات التطبيع مع المجتمع الدولي، خصوصاً أن عودة اللاجئين لبعض المناطق خصوصاً المنطقة الجنوبية قد تكون متاحة خلال الفترة القريبة الممكنة مع ما يمكن أن تشهده المنطقة من نشاط اقتصادي قد ينتج عن إعادة فتح معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن.

٣- دفع المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة الإعمار:

تشير تقديرات مختلفة إلى أن تكلفة إعادة إعمار سوريا تتراوح بين ٢٠٠ -٥٠٠ مليار دولار[٩]، وتدرك روسيا أنها وحلفائها غير قادرين على تحمل مثل هذه التكلفة، خصوصاً أن البيئة الأمنية ما تزال قلقة وهشة، ولن تدفع رجال الأعمال إلى المساهمة الفعالة في هذه العملية.

ولا شك أن روسيا تكبدت خلال تدخلها العسكري في سوريا تكلفة مادية وبشرية كبيرة، خصوصاً في ضوء استخدامها شركات أمنية خاصة، مثل شركة "واغنر" المتعاقدة مع وزارة الدفاع، والتي تضم مرتزقة من الروس يقاتلون في سورية. أما التكلفة المادية فتفوق، بحسب بعض التقارير، ثلاثة مليارات دولار أميركي، ولذلك ترغب روسيا حالياً في الحصول على بعض العائدات في ضوء الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها بسبب العقوبات

---

[٧] تؤيد روسيا وجهة نظر النظام التي عبر عنها في أكثر من مناسبة على لسان مسؤوليه، من أن عودة اللاجئين وإعادة الإعمار ليست مرتبطة بالحل السياسي "الذي قد يأخذ وقتاً" بحسب تعبير فيصل المقداد نائب وزير خارجية النظام.

ينظر: دمشق: دول أوروبية تعرقل عودة اللاجئين، روسيا اليوم، تقرير صحفي، ٢٠١٨/٨/١٣.

بالمقابل، تؤكد هيئة التفاوض السورية رفض تغيير الدستور وإعادة اللاجئين دون إجراء انتقال سياسي وَفْقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

ينظر: هيئة التفاوض السورية ترفض تحقيق أي إجراءات قبل الانتقال السياسي، نداء سوريا، ٢٠١٨/٨/٣١.

[٨] هل تنجح الجهود الروسية في إعادة تأهيل الأسد دولياً"، ورقة تقدير موقف صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغطس / آب ٢٠١٨.

[٩] انظر مثلاً، "روسيا: تكلفة إعادة إعمار سوريا تصل إلى نصف تريليون دولار"، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٠٢/٢٦.

الغربية. وقد وجدت القيادة الروسية باستخدام ورقة عودة اللاجئين مدخلاً مهماً لإقناع الأوروبيين بتقديم التمويل اللازم لعمليات إعادة الإعمار التي تضطلع الشركات الروسية بجزء كبير منها[١٠].

لكن من جهة أخرى فإن المجتمع الدولي يبدي استعداده لتمويل إعادة الإعمار تحت شروط عدة أهمها الوصول لحل سياسي ينهي الحرب بالبلاد بالإضافة لضرورة عودة اللاجئين، حيث يقول الاتحاد الأوروبي أنه "غير قادر على المساهمة في إعادة الإعمار إن لم يكن هناك عملية انتقال سياسي حقيقية في سوريا"[١١]، كما تشترط واشنطن "أن تكون عملية إعادة الإعمار جزءاً من عملية انتقال سياسي للمساهمة فيه"، وقالت واشنطن أنها "لن تساند عودة اللاجئين إلا إذا كانت العملية طوعية وآمنة"[١٢].

٤-تثبيت الحالة الميدانية:

لدى الروس إجمالاً حالة استعجال لتثبيت الحالة الميدانية التي وصلوا إليها وتقدمهم في أغلب مناطق سوريا، حيث تخشى روسيا من ظهور بوادر حراك داخلي ضد النظام من قبل المعارضة تعيد الوضع إلى ما كان عليه مع بدايات الثورة، من مظاهرات وعمليات مسلحة ضد حواجز النظام وغير ذلك، وبالتالي تحاول روسيا تأمين بعض الضمانات لمناطق المعارضة وكذلك لعودة اللاجئين، وذلك تجنباً لأي أحداث تضيع لهم ما حققوه منذ تدخلهم. من هنا نشهد حراك روسي مستعجل على ملفات عدة سواء عودة اللاجئين أو طرح إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في عام٢٠١٩.

ثانياً- موقف الدول المعنية بملف اللاجئين: اندفاع من بعض دول الجواروتشكيك من "المعسكر الغربي"

تلقّت بعض دول الجوار السوري خصوصاً لبنان المبادرة الروسية بترحيب بالغ نظراً لما يشكله ملف اللاجئين من أهمية لديها، وكونها تستضيف عدد كبير منهم. كما أبدت العديد من الدول العربية والغربية استعدادها للتعاون مع روسيا في هذا الملف شرط توفير "البيئة الملائمة لعودة اللاجئين".

موقف لبنان: استعجال لعودة اللاجئين بأية صيغة

يستضيف لبنان أكبر عدد من اللاجئين السوريين نسبة لمواطنيه، وذلك بحكم القرب الجغرافي لسوريا خصوصاً من مناطق ريفي دمشق وحمص اللتان شهدتا معارك كبيرة، وعلى الرغم من حالة الفرقة السياسية الحادة في

---

[١٠] "هل تنجح الجهود الروسية في إعادة تأهيل الأسد دولياً"، مرجع سابق.

[١١] انظر البيان المشترك للبرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بخصوص هذا الشأن، "الاتحاد الأوروبي يشترط في حال إعمار سوريا ومساعدتها مالياً"، وكالة سبوتنيك، ٢٠١٧/٣/١٧، الاتحاد الأوروبي يشترط مجدداً الانتقال السياسي لدعم الإعمار، الشرق الأوسط، ٢٠١٨/٦/١.

[١٢] "موسكو دعت واشنطن للمساعدة في اعادة اعمار سوريا"، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٨/٤.

لبنان وتباين المواقف بين التيارات السياسية تجاه النظام السوري والتعامل مع ملف اللاجئين[١٣]، إلا أن هناك شبه إجماع داخلي لبناني على مطلب عودة اللاجئين السوريين بأسرع وقت ممكن إلى بلادهم.

ويشكو لبنان رسمياً وشعبياً من "عبء" وجود اللاجئين السوريين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد عملت جهات لبنانية على رأسها حزب الله خلال الأشهر القليلة الماضية على تنسيق عودة آلاف اللاجئين السوريين إلى قراهم بالتعاون مع النظام السوري.

وقد رحبت الحكومة اللبنانية بالخطوة الروسية لعودة اللاجئين، عبر بيان صادر عن رئيس الحكومة اللبناني سعد الحريري[١٤]. وكانت الخارجية اللبنانية قد سلمت إلى السفارة الروسية في بيروت أعضاء الجانب اللبناني في اللجنة المشتركة لمتابعة عودة اللاجئين السوريين من الأراضي اللبنانية إلى بلادهم[١٥].

موقف الأردن: بين الرغبة في إعادة اللاجئين و"خيار العودة الطوعية"

يعيش في الأردن نحو ٦٦٠ ألف لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بينما تقدر الحكومة الأردنية عدد الذين لجؤوا إلى البلاد بنحو ١,٣ مليون منذ عام ٢٠١١. وقد أبدى الأردن ترحيبه بالخطة الروسية مشترطاً أن تكون العودة طوعية التزاماً من الأردن بالضوابط والمواثيق الأممية[١٦].

موقف تركيا: ربط العودة بالحل السياسي

يعتبر ملف اللاجئين السوريين أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة التركية خصوصاً في ظل مطالب المعارضة وأحزاب حليفة للسلطة بضرورة حث اللاجئين على العودة، في الوقت الذي يتواجد أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ سوري في تركيا.

وتربط أنقرة عودة اللاجئين بتوفر الظروف الملائمة لذلك، حيث تقوم الاستراتيجية التركية في التعامل مع ملف اللاجئين على سياسة الاستمرار في تقديم الخدمات في مناطق اللجوء الآمنة، حتى يتم تأمين مناطق لهم داخل سوريا وتزويدها بجميع الخدمات الأساسية وتطويرها من أجل حث اللاجئين على العودة إليها ودون إجبار حتى الآن[١٧].

---

[١٣] ينقسم الموقف من اللاجئين في لبنان إلى اتجاهين: الأول يؤيد إعادة اللاجئين السوريين بأية طريقة، يمثل هذا الاتجاه رئيس الدولة ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل، والثاني، يرى بأنه لابد من توفر شروط محددة لإعادة اللاجئين أهمها أن تكون العودة طوعية، يمثل هذا الاتجاه تيار المستقبل ووزير الدولة اللبناني لشؤون اللاجئين.
ينظر: جبران باسيل: لا يوجد مبرر لبقاء اللاجئين السوريين في لبنان، CNN عربية، ٢٠١٨/٨/٢٠، وزير شؤون النازحين في لبنان يرفض التطبيع مع النظام السوري عبر المبادرة الروسية، نداء سوريا، ٢٠١٨/٧/٢٩.

[١٤] "ملف اللاجئين السوريين بعهدة روسيا"، عنب بلدي ، مرجع سابق.

[١٥] "إجراء جديد من لبنان لتنفيذ خطة روسيا"، السورية، ٢٠١٨/٩/٢١.

[١٦] "الأردن: ندرس مقترحات روسية لإعادة اللاجئين"، السورية نت ، ٢٠١٨/٨/١٥.

[١٧] "تركيا تسعى لإعادة ٣,٥ مليون لاجئ إلى سوريا"، القدس العربي، ٢٠١٨/٨/٤.

الموقف الغربي: التمسك بورقة اللاجئين في معرض "الحل السياسي النهائي"

ترى المواقف الغربية أن الظروف لم تتهيأ بعد لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم عكس ما تحاول روسيا تصويره على أن الحرب قد انتهت وأن الحياة الطبيعية بدأت تعود للمدن السورية.

وعن موقف الأمم المتحدة أكدت الناطقة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (ميليسا فيمنغ) أن "المفوضية تجري محادثات مع روسيا للبحث في تفاصيل ونطاق الخطة المقترحة لإعادة اللاجئين السوريين لبلدهم، مؤكدة في ذات الوقت أنها لا تشارك في تنظيم أو ضمان أي عودة للاجئين السوريين"[١٨].

كما ذكر بيان للخارجية الأمريكية في أغسطس الماضي إثر محادثات بين وزير الخارجية الأمريكي "بومبيو" ودي مستورا أن "واشنطن على الرغم من أنها تدعم عودة اللاجئين لسوريا، إلا أنه ينبغي أن يحدث ذلك فقط عندما تكون الظروف بالبلاد آمنة بما فيه الكفاية، وينبغي أن يتم ذلك بمشاركة مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة"[١٩].

كما قالت "أنييس فون دير مول" المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن "بحث عودة اللاجئين في الظروف الحالية ضرب من الأوهام"[٢٠].

ومما سبق نجد أن هناك فتوراً في التجاوب الغربي مع الدعوات الروسية لعودة اللاجئين يفسره رغبة الدول الغربية بربط ملف اللاجئين بملف التسوية السياسية من جهة، ومحاولة وضع بعض الشروط على روسيا والمتعلقة بوجود إيران في سوريا.

ثالثاً- ظروف عودة اللاجئين السوريين: بين سندان و اقع الهجرة ومطرقة غدر النظام

ترتبط عودة اللاجئين بتوفر بيئة أمنية وقانونية بالإضافة لحالة من الاستقرار، وهذا ما يزال غير متوفر حتى اليوم، فالنظام السوري والذي استطاع المناورة في ملفات الحل السياسي ووقف العمليات العسكرية بدعم من روسيا، لن يكون مستعداً لتقديم تنازلات أمنية تكف من سلطاته على الناس، وبالتالي فالخوف من الملاحقة الأمنية وغياب العدالة الانتقالية في ظل غياب حالة الاستقرار سوف يثني أغلب اللاجئين عن العودة. لكن في المقابل فإن السوريين في دول اللجوء يتعرضون للكثير من الضغوط وحمل أعباء متزايدة ما قد يدفع بعضهم للعودة للبلاد.

أسباب قد تدفع لعودة اللاجئين:

-**المعاناة في دول اللجوء**: يعيش الكثير من اللاجئين السوريين في كل من لبنان والأردن ظروفاً صعبة، خصوصاً قاطني مخيمات اللجوء العشوائية، في ظل حالة من الرفض المحلي لوجودهم كما في لبنان، أو قلة الدعم وفقر

---

[١٨] كما شددت المسؤولة الأممية على ضرورة أن تكون أي خطة لتشجيع اللاجئين أو تنظيم عودتهم ملتزمة بالمعايير الدولية لضمان أن تكون عودتهم طوعية وآمنة ومستدامة وتحفظ كرامتهم، وفق تعبيرها. للمزيد ينظر: "مفوضية اللاجئين تحدد موقفها من الخطة الروسية"، أورينت نيوز، ٢٠١٨/٨/١٠.

[١٩] "أمريكا: "لا حديث عن إعادة إعمار سوريا قبل الحل السياسي"، السورية نت، ٢٠١٨/٨/١٦.

[٢٠] "فرنسا: عودة اللاجئين ضرب من الأوهام"، رويترز، ٢٠١٨/٨/٢٣.

الخدمات كما في الأردن، بالإضافة لتعرضهم للكثير من المضايقات تدفع الكثير منهم للعودة إلى سوريا. أما في تركيا، فيبدو حال اللاجئين أفضل نسبياً لكن بتنا نشهد خلال الفترة الماضية رفضاً متزايداً لوجود السوريين في تركيا مع التشديد الحكومي على حركتهم ضمن البلاد، وهو سبب آخر لعودة البعض منهم إلى سوريا.

-"**الضمانات الروسية**": تحاول روسيا وبالتنسيق مع دول الجوار تقديم الضمانات لعودة اللاجئين، وتأسيس مراكز تجمع ضمن سوريا وممرات آمنة لاستيعابهم. غير أن تتبع الأوضاع في المناطق التي استعادها النظام بعد تقديم ضمانات روسية، يظهر أنها –أي هذه الضمانات- شكلية، ولم يلتزم النظام بها[٢١].

-**توقف المعارك في الكثير من المدن**: ربما تدفع نهاية المعارك الكثير من اللاجئين للعودة الطوعية رغم وجود نظام الأسد، خصوصاً من الفئات الأقل تأثراً بالقبضة الأمنية ككبار السن والنساء، بالتزامن مع قيام سلطات النظام بإعادة الخدمات لبعض المناطق لإظهار عودة الحياة الطبيعية.

ظروف غير ملائمة لعودة اللاجئين:

وفي مقابل توفر بعض الأسباب التي قد تدفع بعض اللاجئين للتفكير في العودة لا يزال هناك الكثير من المعوقات التي تمنعهم من ذلك[٢٢]:

القبضة الأمنية والانتهاكات: بالنسبة لمناطق سيطرة النظام، من المستبعد تماماً عودة اللاجئين الذين انخرطوا في الأعوام الماضية في نشاطات الثورة والمعارضة، فعودتهم تعني التنكيل بهم من قبل قوى النظام، وهذا ينسحب على أهالي مدن وقرى بأكملها فضلاً عن علاقات القربى والعائلات. يضاف لذلك استبعاد عودة الأكثرية الساحقة من فئة الشباب ١٨-٤٢ عام خوفاً من زجهم في الخدمة الإلزامية والاحتياطية في صفوف قوات النظام.

الحالة الاقتصادية وغياب الاستقرار: في ظل الحالة المتردية للوضع الاقتصادي في سوريا وتوقف عجلة الانتاج بشكل كبير، تقل فرص العمل وحركة النشاط الاقتصادي، وتنعدم سبل العيش وذلك في كل من مناطق النظام والمعارضة، وهذا ما يفسر عدم عودة الكثير من اللاجئين رغم تحسن الأحوال الأمنية كمناطق ريف حلب الشمالي. كما أن الكثير من اللاجئين استقروا في أعمالهم في دول اللجوء وبدأوا بالتأسيس لحياتهم في الخارج،

---

[٢١] جاء في دراسة أعدها مركز جسور عن نظام المصالحات: "وبعد استعادة النظام لسيطرته على العديد من المناطق التي طبق فيها نظام المصالحات، عاد ليظهر التوجه الأمني لدى النظام؛ حيث قام بين الفترة والأخرى بحملات اعتقال شملت العديد من الوسطاء المحليين الذين كانوا أعضاء في لجان المصالحة، والوسطاء الجديد الذين انخرطوا بعمليات المصالحة النهائية وكانوا أعضاء في لجان التفاوض، بالإضافة إلى العديد من القادة العسكريين المنضمين لعمليات التسوية. **ولم تثن الإجراءات التي اتخذها مركز حميميم للمصالحة للحد من هذا التوجه لدى النظام**".
ينظر: عبد الوهاب عاصي، نظام المصالحات في سوريا: سلام مجتمعي أم استراتيجية حرب؟، تشرين الأول ٢٠١٨.
ينظر على سبيل المثال: النظام السوري يعتقل المزيد من قياديي "المصالحات" بالجنوب، نداء سوريا، ٢٠١٨/١٠/١٤، الأسد يبدأ اعتقال قادة "المصالحات" في درعا، زمان الوصل، ٢٠١٨/٩/٥، في ظل صمت 'الضامن' الروسي.. النظام يعتقل شخصيات اعتبارية... في الغوطة الشرقية، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، ٢٠١٨/٨/١٠.

[٢٢] لخصت الدراسة التي أصدرها مركز كارنيغي الشروط التي يضعها اللاجئون للعودة إلى سوريا بقولها: "قال معظم المشاركين في حلقات النقاش إن الشرط المسبق للعودة هو السلامة والأمن، تليهما عملية انتقال سياسي مستدامة، وتوفّر سبل العيش، وإمكانية الوصول إلى مناطقهم الأصلية والحصول على الخدمات. ويرى معظم اللاجئين أن هذه الشروط وثيقة الارتباط، وأن إرساء الأمن والسلامة متعذّر من دون تغيير سياسي أو حكومة مختلفة في سورية"
ينظر: مهى يحيَ، جان قصير، خليل الحريري، أصوات مهمشة: ما يحتاجه السوريون للعودة إلى الوطن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٨/٤/١٨.

وباتت العودة للبلاد بعيدة عن التفكير حالياً بالنسبة لهم، فضلاً عن اعتماد الكثير من أهالي الداخل على أبنائهم وأقاربهم العاملين في دول اللجوء.

تردي الخدمات والحالة الأمنية: حيث تعاني معظم المناطق السورية –سواء مناطق سيطرة قوى الثورة والمعارضة أو مناطق النظام أو حتى مناطق سيطرة ميلشيات بي واي دي- من تردي مستوى الخدمات وغياب الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء، بالإضافة لتراجع مستوى العملية التعليمية، يضاف على ذلك عدم وجود سلطات محلية قادرة على ضبط الحالة الأمنية في ظل انتشار السلاح وتحكم بعض المجموعات المسلحة في حياة الناس[٢٣].

رابعاً- دور قوى الثورة والمعارضة تجاه ملف اللاجئين: إمكانية التحرك رغم ضعف الهوامش

على الرغم من خضوع ملف اللاجئين بشكل غير مباشر لسياسة كل دولة تستقبلهم استناداً لمبدأ "السيادة" من الناحية النظرية، ولقواعد اللعبة السياسية وفق لغة "المصالح" من الناحية العملية، إلا أنه يمكن لقوى الثورة والمعارضة الاستفادة من بعض الهوامش لتوظيف هذا الملف بما يخدم مصالح الشعب السوري واللاجئين من خلال عدة أدوار سياسية وقانونية وإعلامية.

الدور السياسي تجاه ملف اللاجئين: الدفع باتجاه ربط عودة اللاجئين وإعادة الإعمار بتحقيق انتقال سياسي

على الرغم من ضعف تأثير قوى الثورة والمعارضة بشقيها السياسي والعسكري على مستقبل الحالة السورية، بما في ذلك ملف اللاجئين. إلا أن ذلك لا ينفي وجود دور لهذه القوى في هذا الملف تحديداً نظراً لارتباطه المباشر بالتسوية السياسية من جهة، ووجود هذه الكتلة السكانية خارج سيطرة النظام وحلفاءه المباشرين، الأمر الذي يعطي هامشاً أكبر أمام قوى الثورة والمعارضة للتأثير على سياسات الدول المعنية بالأمر بما يخدم مصالح الشعب السوري في الدفع نحو انتقال سياسي حقيقي يوفر –بالحد الأدنى- بيئة آمنة نسبياً تشجع اللاجئين على العودة[٢٤].

يعضد ذلك وجود مواقف مضطردة من عدة دول معنية بالملف السوري كتركيا ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تؤكد اشتراط الحل السياسي وفق مسار جنيف قبل الحديث عن عودة اللاجئين وإعادة الإعمار[٢٥].

---

[٢٣] تقول مها يحيى باحثة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط: "يعتقد الكثير من السوريين من اللاجئين أن الأمن والأمان يعني ضرورة نزع السلاح، الأمر الذي يتضمن حل جميع الميليشيات والفصائل المسلحة ووضع حد للاعتقالات التعسفية ونقاط التفتيش"
ينظر: ما الذي ستتطلبه عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم؟، نون بوست، ٢٠١٨/٥/٣٠.

[٢٤] جاء في تقرير مركز كارنيغي المشار له سابقاً: "واللافت أن غالبية اللاجئين، وعلى رغم تفاقم التحديات التي تواجههم - لايرغبون في العودة مالم يتوافر انتقال سياسي يضمن سلامتهم وأمنهم، والوصول إلى القضاء والعدل"،
أصوات مهمشة: ما يحتاجه السوريون للعودة إلى الوطن، مرجع سابق.

[٢٥] ينظر على سبيل المثال: "الحل السياسي قبل اعادة اللاجئين والاعمار"، تقرير صحفي، عنب بلدي، ٢٠١٨/٨/٢٦،

بناء على ذلك، يفترض أن تسارع قوى الثورة والمعارضة بتقديم رؤيتها لملف إعادة اللاجئين التي يفترض تركيزها بشكل مستمر على ارتباط هذا الملف بالحل السياسي، ومن ثم إعداد خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بشأن عودة اللاجئين، والتي يجب أن تبقى مطلباً وطنياً في كافة المناقشات في الشأن السوري، مع محاولة الضغط للحصول على ضمانات دولية بموجب قرارات واضحة، تقيد قدرة النظام وحليفه الروسي على التحكم بالملف وفق رؤيتهم.

كما تزداد فرص تحقيق دور أكبر للمعارضة إن استطاعت توفير مستلزمات البيئة الآمنة للاجئين في مناطق سيطرتها في ريف حلب الشمالي وادلب، وتحقيق سبل العيش الذاتي التي تمكن الناس من العيش باستقرار وكرامة، وتوفير بيئة أمنية مستقرة، وتأمين كافة مستلزمات الحياة الأساسية، وإنجاز مشاريع مستدامة، وتوفير البنية التحتية وخدمات التعليم، لكن كل ذلك يرتبط بالتمويل المرتبط بدوره بدور الدول الخارجية.

الدور القانوني تجاه ملف اللاجئين: التمسك بـ"مبدأ عدم الإعادة القسرية"

على الرغم من عدم تمتع قسم كبير من اللاجئين السوريين خصوصاً في دول الطوق (تركيا، لبنان، الأردن، العراق) بوصف "لاجئ" من الناحية القانونية، إلا أن ذلك لا ينفي ضرورة ضمان حقهم –بغض النظر عن توصيف وضعهم القانوني- في "عدم الإعادة القسرية"، نظراً لأن هذا المبدأ أضحى–بحسب الرأي الغالب في الفقه القانوني- مبدأ عرفياً ملزماً لجميع الدول بما فيها تلك التي لم توقع الاتفاقيات الدولية التي نظمت اللجوء وحقوق اللاجئين (اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين، وبرتوكول سنة ١٩٦٧)[٢٦]، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، بدأ النظام بتطبيق حزمة قانونية وتشريعية تتيح له إعادة التشكيل الديموغرافي للبلاد بما يضمن استمراره في السلطة، ولعل القانون رقم /١٠/ لعام ٢٠١٨ يشكل إحدى حلقات هذه الحزمة.

بناء على ذلك، يجدر بالمنظمات الحقوقية ما يلي:

- إنشاء منظمات حقوقية متخصصة تعنى بحقوق اللاجئين السوريين والتوعية بها ونشرها.
- التأكيد على حقوق اللاجئين السوريين بـ "مبدأ عدم الإعادة القسرية" بغض النظر عن توصيف وضعهم القانوني، وبالتالي رصد كل الانتهاكات التي تنال من هذا المبدأ والتركيز عليها خصوصاً في الدول التي تماهت مع الخطة الروسية، وإصدار تقارير حقوقية توثيقية لمثل هذه الانتهاكات وإيصالها للمنظمات الدولية ذات الصلة.
- إنجاز التوثيقات القانونية للانتهاكات التي يقوم بها النظام بهدف تغيير التركيبة السكانية.

[٢٦] ينظر: د.إبراهيم الدراجي، مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي الذي نظمته جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص١٩ وما بعدها.

دور المنظمات الإنسانية تجاه ملف اللاجئين: دور مهم وواعد

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في دعم اللاجئين والنازحين خلال سنوات الثورة السورية وحتى اليوم، وقد أثبتت فاعلية وجدارة في الأداء والتنسيق، وتوفير سبل العيش للناس.

وفي الحديث عن البيئة الآمنة الواجب توفرها لعودة اللاجئين ممكن أن تساهم المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل واسع في توفير ظروف وشروط هذه البيئة الآمنة عبر مايلي:

- دعم اللاجئين في ترميم وإعادة تأهيل أماكن المعيشة خاصتهم
- دعم العملية التعليمية في مناطق عودة اللاجئين
- إيجاد فرص عمل وتأمين مصادر الرزق المستدام، من خلال دعم المشاريع الصغيرة، خصوصاً في الزراعة وتربية المواشي والمهن الحرفية
- مساعدة المجالس المحلية في إدارة الشؤون العامة
- تأمين الخدمات الأساسية من نظافة وكهرباء وماء وغيرها
- إمكانية التنسيق بين مختلف المناطق السورية خصوصاً مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل كوسيط بين مختلف السلطات الحاكمة للأراضي السورية. مما يسهل لم شمل العائلات وتأمين الظروف لعودة الكثير من النازحين داخل سوريا
- السعي لتشكيل لوبيات ضاغطة من المغتربين واللاجئين من أجل نقاش مصالحهم مع الدول المقيمين فيها، والتأثير على قرار الدولة.

الدور الإعلامي تجاه ملف اللاجئين:

في ظل الصورة السلبية للاجئين السوريين التي رسمها إعلام غالبية الدول التي استقبلتهم[٢٧]، وفي ظل التوجه الروسي للإمساك بهذا الملف وتوظيفه بما يخدم مصالحه في سوريا، يفترض بالمؤسسات الإعلامية الثورية التركيز على عدة رسائل بما يخدم هذا الملف وفق الرؤية التي تخدم مصالح اللاجئين، حيث يمكن تلخيص هذه الرسائل بما يلي:

---

[٢٧] ينظر على سبيل المثال: جمانة فرحات، الخطاب الإعلامي اللبناني واللاجئين السوريين: شيطنة وتحريض بتحفيز سياسي، لاجئون منسيون، ٢٠١٨، التغطية الإعلامية لقضايا اللاجئين "لبنان، مصر، الأردن، المغرب، مؤسسة مهارات وآخرون، مهارات، ٢٠١٦، د.حسناء حسين، قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف، الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/١/١١؛ حيث خلصت الكاتبة في بحثها إلى: (تنوُّع التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي وأهدافها ورهاناتها بين وسائل الإعلام اليسارية، التي قدَّمت صورة معرفيَّة ونفسيَّةً أكثر توازنًا باعتبارها راعية للاجئين (نموذج صحيفة ليبراسيون الفرنسية)، وبين وسائل الإعلام اليمينية التي كان خطابها مُشْبَعًا بالكراهية والعنصرية (نموذج دورية مغيار هيرلاب المجرية) التي رَسَمَتْ صورةً مُشَيْطِنَةً للاجئين الذين يظهرون كـ"الغزاة"، "المُتَطَفِّلِين"، "المُنْحَرِفِين"، "الطُّفَيْلِيِّين"، "المنافقين"، "الفوضويين"، "المتطرِّفين"، "الجَهَلَة"، "الإرهابيين" أو "الدَّواعِش"، بل وَسَمَ بعضها اللاجئين بعلامات مَخْصُوصة تُثير الفزع والخوف لدى الرأي العام المحلِّي والأوروبي كـ"إيبولا" و"الهجوم الإرهابي").

Myria Georgiou& Rafal Zaborowski, Council of Europe report: Media coverage of the "refugee crisis": A cross-European perspective, Council of Europe report DG1(2017)03, p.7.

- التصدي للصورة النمطية السلبية التي ينشرها الإعلام المضاد من خلال التركيز على انجازات اللاجئين واندماجهم في مجتمعاتهم المضيفة.
- التركيز على انتهاكات النظام في مناطق سيطرته بحق العائدين خصوصاً في ظل انعدام الضمانات الحقيقية لعودة آمنة.
- التعريف بأهداف الروس الحقيقية من تحريك ملف اللاجئين، والمتمثلة بشكل رئيس في إثبات انتصار النظام و"انتهاء الأزمة" مع ما يمثله ذلك من نصر سياسي لها، إضافة إلى استثمار الشباب العائدين في إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية لصالحها.